الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

ICCD/COP(4)/L.20/Rev.1
21 December 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف

الدورة الرابعة

بون، ١١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

مشروع مقرر مقدم من رئيس مؤتمر الأطراف

التقرير المؤقت للفريق العامل المخصص المعني بالاستعراض والتحليل المتعمق للتقارير المقدمة إلى الدورتين الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف

إن مؤتمر الأطراف،

وقد نظر في التقرير المؤقت عن أعمال الفريق العامل المخصص بشأن نتيجة الجلسات التسع التي عقدت في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، المرفق بهذا المقرر،

١- *يحيط علما* مع التقدير بالتقرير المؤقت للفريق العامل المخصص؛

٢- *يقرر* أن يدرج التقرير المؤقت كمرفق في تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الرابعة.

مرفق

التقرير المؤقت للرئيسين عن الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

المنعقدة خلال الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف، بون

المحتويات

ألف- الولاية التشريعية والمعلومات الأساسية ذات الصلة بها
باء- من جوانب عمل الفريق
جيم- نقاط رئيسية مؤقتة بشأن المواضيع الأساسية
دال- توصيات من الرئيسين المشاركين على أساس اجتماع الفريق العامل المخصص في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف

ألف- الولاية التشريعية والمعلومات الأساسية ذات الصلة بها

١- الولاية التشريعية

قـــرر مؤتمر الأطراف في المقرر ٦/م أ-٣ إنشاء فريق عامل مخصص ليقوم في الدورة الرابعة بالاستعراض والتحليل المتعمق للتقارير المقدمة في الدورة الثالثة والتقارير التي ستقدم في الدورة الرابعة للمؤتمر بغية استخلاص نتائج واقتراح توصيات ملموسة بشأن الخطوات التالية في تنفيذ الاتفاقية، وطلب في المقرر ذاته إلى الأمين التنفيذي للاتفاقية أن يضع كل الترتيبات اللازمة لقيام الفريق العامل المخصص المذكور أعلاه بالوفاء بولايته والاجتماع في الدورة الرابعة.

وبعـــد إجراء مشاورات مع مجموعات المصالح والمجموعات الإقليمية، وبغية تسهيل تطبيق المقرر المتصل بالفريق العامل المخصص، أعدت الأمانة الوثيقة ICCD/COP(4)/3/Add.7(A)، التي توجز الاقتراح المتعلق بخطة عمل الفريق العامل المخصص وغاياته. وقد رحبت الأطراف بهذه الوثيقة.

وعملا بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر الأطراف الرابع (ICCD/COP(4)/L.1)، تلقى الفريق العامل المخصص المـــبادئ التوجيهية الإجرائية الخاصة به. ويجدر بالذكر هنا أن أحد معايير اختيار التقارير الوطنية التي يستعرضها

مؤتمر الأطراف الرابع هو تاريخ تصديق واعتماد و/أو وضع برنامج عمل وطني للبلدان. وتم النظر في بعض التقارير الإقليمية ودون إقليمية أيضا. ومن المتوقع في هذا السياق أن تساهم في إثراء هذا الاستعراض مدخلات وردت في تقارير البلدان الأطراف المتقدمة ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، التي توفر الدعم لأنشطة المشاريع في البلدان المتأثرة المعنية.

وبالنظر إلى حجم عملية استعراض التقارير، اتفقت الأطراف على عقد اجتماع بين الدورات يستغرق كحد أقصى فترة ١٥ يوما للفريق العامل المخصص قبل الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف. ووجد أن ذلك يعد ترتيبا ضروريا لتناول التقارير المتراكمة من الماضي من خلال استعراض منصف لتقارير جميع البلدان المقدمة إلى الأمانة في مؤتمري الأطراف الثالث والرابع. وقد نص المقرر المتعلق بالإجراءات على قيام الفريق العامل المخصص باستعراض جميع التقارير الوطنية كل على حده قبل الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف وتحليل التقارير باتباع أساليب موضوعية دون إغفال المسائل الأخرى الواردة في التقارير. وقد دعا الفريق العامل المخصص لجنة العلم والتكنولوجيا والآلية العالمية لتقديم المشورة والمعلومات لاستخدامهما في استعراض تنفيذ الاتفاقية.

٢- انتخاب أعضاء المكتب

تم انتخاب أعضاء المكتب التالين:

الرئيسان المشاركان: السيد محمد محمود الغوث (موريتانيا) والسيد فيليم ر. ج. فان كوتم (بلجيكا)

نواب الرئيس: السيد اوكتافيو بيريز باردو (الأرجنتين)، والسيد محمد رضا جباري (إيران) و(المقرر) السيد أوغتاي جعفروف (أذربيجان).

٣- الإعداد لاستعراض التقارير الوطنية

كان على الفريق استعراض تقارير ١٠ بلدان أفريقية و٦ بلدان آسيوية و٤ بلدان من أمريكا اللاتينية إضافة إلى بلدين من بلدان المرفق الرابع الإقليمي وتقرير واحد من أوروبا الشرقية. وكان يتعين مناقشة الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية لجميع المرفقات عند نهاية عملية الاستعراض لكل مرفق إقليمي، وذلك ضمن الإطار الزمني المتاح. وبغية الحفاظ على التماسك المنشود للعروض المقدمة لدواعي المقارنة، كانت الأمانة قد دعت البلدان والمجموعة الإقليمية المدرجة في القائمة التي تقدم تقاريرها الوطنية إلى إدراج النقاط التالية في هذا العرض.

(أ) تقييم التدابير المتخذة؛

(ب) تحليل العقبات في تنفيذ الاتفاقية؛

(ج) استيفاء المعلومات عن التقدم المحرز منذ تقديم التقرير وتقييم الوضع الراهن؛

(د) تقديم المقترحات بشأن طريقة حل المشاكل التي تم تحديدها والخطوات التالية الواجب اتباعها.

وكان من المفهوم أن هذا الإطار الواسع الذي اقترح بصورة مؤقتة يمكن إثراؤه بسهولة بالمواضيع التي تحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية والواردة في الفقرة ٢ب من المقرر المذكور أعلاه الذي اتخذ في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف. وكان يتوقع أن تضفي تعليقات المنظمات الدولية المعنية، والأهم من ذلك بكثير تعليقات الشركاء من البلدان المتقدمة قيمة إضافية على هذا التبادل.

لكن الرئيسين المشاركين كانا يدركان أيضا، أنه في ضوء تأخر الموافقة على هذه العملية نفسها، لم يكن من الممكن للذين قدموا تقاريرهم أن يعدوا العدة لها على نطاق واسع حسبما تنشده الأطراف، وهما يعتبران أن العملية ما زالت في مرحلة التعلم الأولى، وينويان استخلاص العبر من الخبرة المكتسبة ولذا فقد ارتأيا أن أية ملاحظات وانتقادات بناءة من جانب كافة الأطراف المعنية بالجزء المتعلق بالدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف من استعراض الفريق العامل المخصص من شأنها أن تساعد على تلبية توقعات الأطراف على النحو التام في المرحلة المستأنفة من العملية.

وعليه فإن هذا التقرير المرحلي يهدف إلى استنباط العناصر والملاحظات الأولية من الجزء المتصل باستعراض تقارير البلدان من الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف، على أن يكون مفهوما أنه سيتم تقديم العبر كاملة والتوصيات المتصلة بها في التقرير النهائي الشامل عقب الاجتماع الذي يعقد بين الدورات.

باء- من جوانب عمل الفريق

١- سمات عامة لعمل الفريق

وفر استعراض التقارير الوطنية تكملة أكثر تحديدا للاستعراض الموجز الذي أجرته اللجنة الجامعة بشأن النظرة الشاملة والجوانب المركبة لتنفيذ الاتفاقية. واعتبر العمل المبدئي الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص عملية مكررة تهدف إلى استخلاص أقصى ما يمكن من الدروس من التجربة التي تستخلص من التقارير الوطنية.

واستمع الفريق العامل المخصص في دورته الأولى إلى التقارير التالية:

١- الرأس الأخضر	١٢- ناميبيا	٢٣- بوليفيا
٢- السنغال	١٣- تترانيا	٢٤- الأرجنتين
٣- مالي	١٤- المستوى دون الإقليمي - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	٢٥- شيلي
٤- بوركينا فاصو	١٥- المستوى دون الإقليمي - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية	٢٦- كوبا
٥- بنن	١٦- طاجيكستان	٢٧- أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الإقليمية
٦- المستوى دون الإقليمي - اتحاد المغرب العربي	١٧- أوزبكستان	٢٨- البرتغال
٧- المستوى دون الإقليمي - اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل/ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	١٨- تركمانستان	٢٩- إيطاليا
٨- تونس	١٩- منغوليا	٣٠- شمال البحر المتوسط الإقليمي
٩- ليسوتو	٢٠- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣١- جمهورية ملدوفا
١٠- سوازيلند	٢١- الصين	
١١- أفريقيا الإقليمية	٢٢- آسيا الإقليمية	

ويعرب الرئيسان المشاركان عن سرورهما لجودة نوعية العروض والمحتوى الزاخر للمناقشات. ويثنيا على البلدان الأطراف المتأثرة لقيامها بالإعداد الدقيق والتقديم الممتاز. وأعرب المشاركون بالمثل عن تقديرهم للنطاق الشامل للتغطية في التقارير، والمعلومات الوفيرة فيها، والتقييم الصريح للعوائق والقيود والتلخيص المفيد للعبر المستخلصة.

وقد كان هدف التعليقات والمناقشات التي أعقبت عرض التقارير الوطنية السعي إلى توفير إيضاحات إضافية، أو توفير المشورة أو تسليط الضوء على مجالات الاهتمام المشترك. وغالبا ما ركزت البلدان المتأثرة من المنطقة ذاتها على مجالات التخوف المشتركة. وأكدت البلدان الأطراف المتقدمة على المنهجيات والأساليب المناسبة. ولكن تبادل الآراء هذا لم يؤد، على وجه العموم إلى التوصل إلى استنتاجات واضحة المعالم تماما من التحليل الجاري للتقارير وبالتالي فإنه لم يوفر عناصر كافية لرسم الطريق لتقدم عملية التنفيذ. وعليه فقد دعا العديد من المشاركين لتوفير معلومات عائدة محددة وبناءة على نحو أفضل.

ولاحظ رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا أن التقارير الوطنية قلما تشير إلى الأنشطة العلمية والتكنولوجية التي تضطلع بها اللجنة في ميادين مثل المعايير والمؤشرات، أو المعارف التقليدية، أو نظم الإنذار المبكر. وعرضت اللجنة على مؤتمر الأطراف عددا من المقررات ذات الصلة لمعالجة أوجه القصور هذه واقترحت، فيما اقترحته،

تنقيح دليل المساعدة الذي أعدته الأمانة. ولجنة العلم والتكنولوجيا والآلية العالمية مدعوتان إلى تقديم مساهمتهما في استعراض التنفيذ في الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص عملا بمقرر مؤتمر الأطراف بشأن إجراءاته. ومن المرتقب أن تقدم الآلية العالمية معلومات تتعلق بصفة خاصة بالدعم الذي يمكن أن توفره للبلدان في إطار ولايتها.

ويقترح الرئيسان المشاركان عدم التركيز على البيانات المادية، ويرحبان بإيلاء مزيد من الاهتمام بحالات النجاح. وينبغي إدراج موجز تجميعي للقضايا المستمدة من المبادلات الموضوعية، بما في ذلك تحديد أفضل الممارسات والصعوبات والتحديات المشتركة والجوانب الإقليمية، حسب الاقتضاء، في التقرير الشامل النهائي لكي يستفيد القراء من التجربة المتراكمة لجميع الأطراف التي قدمت تقريرا في الدورتين الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف.

٢- عروض البلدان الأطراف المتأثرة

نظرا إلى كثرة العروض المقدمة، أبدى المشاركون تقديرهم الكبير لاستخدام أدوات الإيضاح البصرية. وشملت التقارير الوطنية عادة مسائل مثل تطوير المؤسسات، والتشريعات والسياسات والأطر التمكينية، والتنسيق الوطني، وآليات المشاركة والربط الشبكي بين الشركاء، والتوعية وبناء القدرات، ومسائل التمويل، وفي أحيان كثيرة المعايير والمؤشرات. وفي هذا الإطار، شملت التقارير أيضا مسائل تتصل بالتعاون الوزاري، والعملية الاستشارية على الصعيد الميداني، وتعبئة المجتمع المدني. ودعت إلى تحسين إدماج التدابير البيئية الأطول أجلا في السياسات والأدوات والممارسات الاقتصادية.

وأجمعت العروض على تحديد الحاجة إلى الدعم المالي الذي يمكن التنبؤ به بوصفها من المعوقات الملحة في الوقت الذي تعتزم فيه هيئات التنسيق الوطني المعنية باتفاقية مكافحة التصحر الانتقال من إعداد برامج العمل الوطنية إلى المرحلة التنفيذية للأنشطة الميدانية. واعترف بدور الآلية العالمية في تيسير التمويل وتوفيره.

٣- تقديم البرامج دون الإقليمية والإقليمية

قدمت كل مؤسسة من المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية برامجها الخاصة. وأبلغت عن التطورات المؤسسية مثل عقد المشاورات الوزارية، وإنشاء أطر متكاملة للتخطيط ولجان تنسيق وأفرقة مواضيعية، واستخدام منتديات تبادل الآراء عبر شبكة إنترنت. وأبرزت إمكانية تحويل برامج العمل دون الإقليمية إلى قناة فعالة من حيث التكلفة لتوفير الدعم لبرامج العمل الوطنية في المناطق دون الإقليمية المعنية. وساعدت المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية الدول الأعضاء في الإعداد لمؤتمرات الأطراف، ورأى بعض الوفود أن دورها المفيد يستحق مزيدا من الدعم.

وجـــرى التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإيجاد إجابات على التحديات القائمة في مجالات الاهتمام المشترك، ولا سيما المجالات المتصلة بأنشطة لجنة العلم والتكنولوجيا. وقد استهلت مشاريع تجريبية عبر وطـــنية بين بلدان متجاورة في بعض المناطق دون الإقليمية. وقدم الدعم للدول الأعضاء في إعداد برامج العمل الوطـــنية. وتتصـــل الصـــعوبات التقنية، بوجه خاص، بتنسيق بارامترات ومعايير ومؤشرات التقييم. وأشير إلى التكاليف المتكبدة في التنسيق والربط الشبكي.

جيم- نقـــاط رئيسية مؤقتة بشأن المواضيع الأساسية (تستكمل بعد الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص)

١- تحديد أفضل الممارسات وحالات النجاح

أحـــرز بعـــض التقدم على المستوى المؤسسي بإنشاء أو تنشيط الإطار المعياري اللازم لتشجيع الإدارة اللامركزية للموارد الطبيعية في إطار اتفاقية مكافحة التصحر.

وأحرز تقدم أيضا في تحسين شروط إقامة الشراكات، من خلال تحديد وتنسيق المبادرات المتكاملة بأدوات التخطيط القطاعي أو الموضوعي.

وفي حـــالات عديـــدة، تـــلقت عملية إضفاء اللامركزية الدعم من الآليات الاستشارية على الصعيدين الإقلـــيمي والمحـــلي، وهي آليات يمكن أن تخدم عملية التنمية في مجالات أخرى خارج نطاق الاتفاقية. وجمعت اســـتراتيجيات الاتصـــال المستخدمة لهذا الغرض بين التكنولوجيات التقليدية والحديثة دعما للتنمية القائمة على المشاركة.

وأبلغت البلدان والمنظمات غير الحكومية أنها حققت نتائج إيجابية في تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الرئيسية في المجـــتمع المـــدني على تحديد التحديات المتصلة بالتنمية المستدامة والتصدي لها. وفي هذا الصدد، يمكن توضيح التدابير المتخذة دعما للتنمية القائمة على المشاركة في دليل المساعدة.

وأبلغت البلدان المتأثرة من البلدان المتقدمة الأطراف نجاحها في الجهود المبذولة في مجال التوعية، وأبدت إعجابها بالاستجابة القوية للأهالي والبلديات والمؤسسات الأكاديمية التي أظهرت اهتماما متزايدا للقضايا المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر.

وأشير إلى إحراز تقدم كبير في مسائل أساسية مثل تحسين إدارة الموارد الطبيعية، أو حيازة الأراضي، أو النهوض بدور المرأة في التنمية الريفية.

وجـــرى التأكيد، ولا سيما في السياق الأفريقي، على التجارب الكثيرة الناجحة على الصعيد المحلي في المجالات ذات الصلة مثل كفاءة استخدام المياه، أو استصلاح الأراضي، أو إدارة المراعي، أو حماية الغطاء النباتي. ويوصـــى بقـــوة باتخـــاذ مبادرات في إطار اتفاقية مكافحة التصحر لجمع الموارد من أجل مضاعفة وتكرار هذه التجارب الناجحة على الصعيد الميداني.

٢- تحديد الصعوبات والعوائق والتحديات الرئيسية

على الصعيد المؤسسي، لا توجد هيئات التنسيق الوطنية دائما على المستوى المناسب لاتخاذ القرار بحيث تحقـــق الاتساق في أنشطة الوزارات المعنية. كما أنها ليست مجهزة دائما لإدماج الخبرة المكتسبة في وضع برامج العمل الوطنية في الأطر الاستراتيجية الأخرى مثل استراتيجيات تخفيض الفقر. ويدرك الرئيسان المشاركان التحدي الضخم الذي تواجهه البلدان في تنسيق الاتفاقات والاستراتيجيات العديدة في مجالي البيئة والتنمية، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة تعقيد مهمة سلطات التنفيذ الوطنية.

ومن المعترف به أن البلدان المتقدمة الأطراف، بوصفها شركاء في التنمية، تواجه صعوبات أولية في إدماج الاتفاقيـــة في مـــا تنفذه من عمليات توفير المساعدة وأن عليها أن تكيف إجراءاتها الخاصة بتوفير الموارد اللازمة للبرامج على نحو يعتبر كافيا لتنفيذ التزامها بوصفها طرفا في هذا الصك.

أمـــا غير المناسب من أطر السياسات العامة على الصعيد الكلي في مجالات مثل الممارسات التجارية أو الدعم الزراعي فيمكن أن يعرقل إحراز تقدم في مكافحة التصحر. وهذا يشير في حالات عديدة إلى قلة التكامل بين السياسات البيئية والاقتصادية.

ولا تزال تعبئة الموارد المالية من البلدان الأعضاء ومن الشركاء الدوليين تشكل تحديا أساسيا، خاصة فيما تنـــتقل العملية من مرحلة إعداد برامج العمل الوطنية إلى مرحلة تنفيذها. وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي عدم الاستجابة للدعوة إلى السير قدما في المرحلة الآتية إلى تثبيط عزيمة المساهمين الرئيسيين. ولا بد من الإشارة إلى أن التحدي الذي يواجه إنشاء آليات لترتيبات الشراكة هو أيضا تحد شديد على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. ولذلك دعت بضع عمليات من عمليات التدخل إلى تقديم الدعم من مرفق البيئة العالمية إلى الأنشطة التمكينية في إطار الاتفاقية. واعتبر التنسيق بين التدفقات المالية الخارجية أيضا تحديا صعبا. ودعيت البلدان النامية المتأثرة إلى الـــتقدم بمشـــاريع أو برامج ذات أولوية من برامج العمل الوطنية في أثناء مناقشاتها العادية مع البلدان الأطراف المتقدمة النمو.

وإضافة إلى العوامل الاصطناعية، فإن تغير المناخ بسياقه الذي يشهد تدهورا في حالة الجفاف وعدم ثبات في أنماط هطول الأمطار يشكل تهديدا متزايدا.

٣- مستوى مشاركة جميع الفعاليات، بما في ذلك الدعم المالي والتقني المقدم من البلدان المتقدمة النمو

٣-١ إظهار الإرادة السياسية من خلال صنع القرار وعملية توزيع الميزانية على الصعيد الوطني

(ستفصل هذه النقطة بعد الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص)

٣-٢ العملية الإنمائية القائمة على المشاركة التي تضم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي

(ستفصل هذه النقطة بعد الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص)

٣-٣ إنشار آليات تشاورية لإبرام اتفاقات شراكة

(ستفصل هذه النقطة بعد الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص)

٤- صلات وأشكال تآزر مع اتفاقيات أخرى في مجال البيئة والتنمية

شجعت إقامة صلات وأشكال تآزر مع سائر اتفاقات البيئة المتعددة الأطراف و/أو الأطر الاستراتيجية في مجال البيئة والتنمية. ولا بد أن تستفيد برامج التآزر على الصعيد الميداني من الجهود المبذولة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بهدف تعزيز مبادرات بناء القدرات مثل نظم الزراعة القائمة على المشاركة والشبكات المؤاتية للمزارعين التي تضع في اعتبارها حماية التنوع البيولوجي، وعزل الكربون، وغير ذلك من الموضوعات المهمة في مكافحة التصحر.

وتعد حاليا بعض الدراسات على الصعيد الوطني لتقييم آثار وإمكانات تدابير التآزر بين اتفاقية التصحر، واتفاقيـــة تغـــير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي. وذكر أيضا وجوب الأخذ بالمبادرات القادمة في إطار المحفل الدولي للغابات. ويمكن للدعم الذي يقدم من خلال البرنامج المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ أن يساعد البلدان المتأثرة في جهودها في مجال التقييم.

٥- الاستراتيجيات التي وضعت في إطار خطط و/أو سياسات التنمية المستدامة

كـــي تكون مسائل اتفاقية مكافحة التصحر ممثلة تمثيلا كاملا في عملية التنسيق بين السياسات والأطر الاستراتيجية للتنمية المستدامة، يلزم الإعراب عن الإرادة السياسية الوطنية والاستثمارات المحلية والتزام الشركاء الدوليين من خلال آليات ملموسة على الصعيد الوطني.

واتفق على وجوب بلوغ مستوى حاسم في تطوير برامج العمل الوطنية من أجل النجاح في إقامة صلات بالسياســـات أو الاستراتيجيات الأخرى، لا سيما تلك التي ترمي إلى تخفيف حدة الفقر لأن بحث هذه العلاقات يظل نظريا طالما لم يبدأ تنفيذ خطط العمل الوطنية بداية فعالة.

وينـــبغي التشجيع على الصعيد الوطني على تكوين منظمات من أهل الاختصاص، وأفرقة توجيهية و/أو وضع دراسات بشأن تطوير برامج التآزر.

دال - توصـــيات مـــن الرئيسين المشاركين على أساس اجتماع الفريق العامل المخصص في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف

١- توصيات للدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص

١-١ إن البلدان الأطراف المتأثرة التي تقدم تقاريرها فيما بين دورات الفريق العامل المخصص مدعوة إلى الأخذ في الاعتـــبار التام إجراءات استعراض التقارير المقدمة في الدورتين الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف، هذه الإجراءات الواردة في المقرر ICCD/COP(4)/L.1، لا سيما الفقرة ٢ من منطوقه. وفي ضوء العدد الكبير مـــن التقارير التي ستقدم في أثناء الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص، فإن البلدان الأطراف المتأثرة مدعوة إلى القيام بالقدر الممكن بالاستفادة من أجهزة الوسائط المتعددة.

١-٢ إن البلدان الأطراف المتقدمة النمو المشاركة في استعراض هذه التقارير مدعوة إلى تقديم انطباعات محددة عـــن الاســـتنتاجات التي تتوصل إليها والخطوات التي تعتزم اتخاذها في ضوء التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة.

١-٣ كمـــا تـــبين في اجـــتماع الفريق العامل المخصص في أثناء الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف، ينبغي للبلدان الأطراف المتقدمة النمو أن تواصل الاستفادة من فرصة التعلم التي تتيحها عملية الاستعراض لينعكس ذلك في الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية لمساعدة البلدان النامية الأطراف. وتشجع البلدان الأطراف

النامية على القيام على نحو نشط بإدخال ردودها على التقارير في عملية النظر في تدابير المساعدة في المستقبل.

١-٤ يطلب إلى المنظمات الدولية المعنية أن تساهم مساهمة أنشط في عملية الاستعراض من خلال عرض للتدابير تتخذها استجابة للقضايا والهموم المعرب عنها في التقارير الوطنية.

١-٥ ينبغي لعمليات عرض الآراء وتبادلها في أثناء الدورة المستأنفة أن تيسر التوصل إلى استنتاجات تطلعية بشأن جوهر المسائل قيد الاستعراض وكذلك بشأن الخطوات القادمة التي يتعين اتخاذها لتعزيز عملية التنفيذ.

١-٦ إذا وجد متسع من الوقت، يمكن اختتام العروض المقدمة من بلدان تقع في منطقة محددة بتلخيص غير رسمي للدروس الرئيسية المستقاة منها وللموضوعات ذات الأولوية التي يتعين تناولها. وبذلك تتاح فرص تبادل الآراء بشأن كل مرفق من مرفقات التنفيذ الإقليمي.

١-٧ ويقترح كذلك إفساح المجال بقدر الإمكان لإجراء استعراض للتقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتقدمة النمو ومن المنظمات الدولية المعنية.

٢- فيما يتعلق بعملية إعداد برامج العمل الوطنية، يود الرئيسان المشاركان أيضا أن يوجها نداءا إلى البلدان القادرة على ذلك يطلبان فيه إنجاز واعتماد صكوك برامج عملها الوطنية بحيث تكون قادرة على تقديم تقرير عن التطورات الجديدة في أثناء اجتماع الفريق العامل المخصص بين الدورات. ويدعوان أيضا البلدان والمنظمات الدولية الشريكة إلى تقديم الدعم لهذا الجهد في وقت مبكر.

٣- ينبغي عقد الدورة المستأنفة في مكان ييسر أقصى قدر من المشاركة.

الرئيسان المشاركان

السيد محمد محمود الغوث:

السيد فيليم ر. ج. فان كوتم

بون، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

- - - - -